

المصدر :

اليوم

التاريخ :

11-10-2006

الصفحات :

26

العدد : 12171

المسلسل : 160



د. علي عبد العزيز العبد القادر

ضم كليات البنات إلى الجامعات

يبدو ان وزارة التعليم العالي انتقلت من المرحلة النظرية الى المرحلة التنفيذية فيما يخص ضم كليات البنات الى الوزارة ، بعد صدور قرار مجلس الوزراء القاضي بذلك، ودخلت الكليات بموجب هذا عهدا جديدا ، فقد تأكد ضم كليات البنات بالأحساء والدمام الى جامعة الملك فيصل ، وهي خطوة عملية تجاه تنفيذ القرار ، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة : هل سيؤدي ذلك الى تطوير مناهجها لتؤهل خريجات هذه الكليات لسوق العمل؟؟ .

المصدر : اليوم

التاريخ : 11-10-2006 العدد : 12171

الصفحات : 26 المسلسل : 160

لقد عانت هذه الكليات منذ إنشائها من البيروقراطية السلبية الشيء الكثير ولا تزال، ومن المركزية الإدارية ما جعلها غير قادرة على التجديد والتحديث والحراك التعليمي، وغير قادرة على التطوير، فهي تسير حسب قوالب جامدة ومضوعة لها، ومناهج في غالبيتها لا تلبى حاجات سوق العمل لأنها وضعت منذ ثلاثين سنة، حيث كانت اولويات مناهجها تقليدية من حيث الأهداف، ولا أُنسي ما يتصل بالثقافة الإسلامية التي تشكل ثوابت المجتمع ومعتقدده، والإدارة المركزية في معزل عن واقع حياة المجتمع، رغم المتغيرات والمستجدات والتحديات، ورغم المقالات التي نشرتها الصحافة التي تطالب بتطوير مناهجها والتي تستهدف إضافة مقررات

تطبيقية لتنمية مهارات وقدرات طلابها وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل.

ان قرار ربط كليات

البنات بوزارة التعليم العالي، هو انجاز تربوي تاريخي يأتي في اطار التنظيم الإداري والإصلاح الذي تتبناه حكومة خادم الحرمين الشريفين وفقه

الله، فينبغي تحقيق اهداف وغايات هذا القرار، من خلال عملية التطوير الشاملة للجوانب الإدارية والتنظيمية والهيكلية للكليات، والجوانب الأكاديمية كالمناهج والقرارات بحيث تكون قادرة على اعداد الكوادر النسائية بما يلبي متطلبات سوق العمل، وذلك باكساب الطالبات المهارات الإنتاجية، وتنمية قدراتهن و مواهبهن الإبداعية، بما يعود مردوده الإيجابي على ذات الطالبة، وعلى الأسرة وعلى المجتمع، ولتكون هذه الكليات اكبر قدرة على تحقيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة، ولا شك في ان هذا القرار يشكل محكا لقدرة وزارة التعليم العالي والجامعات التي تخضوي هذه

الكليات تحت إدارتها للانتقال بها من طور الجمود الى طور فعال يواكب متطلبات الحاضر والمستقبل، طور تتفاعل فيه الكليات مع متطلبات المجتمع من خلال التعليم الحديث والبحث العلمي التطبيقي والميداني وخدمة المجتمع السعودي وأثناء الحضارة الإنسانية وتلبية متطلبات مؤسسات القطاع الحكومي والأهلي وتكوين الاجتهات الإنتاجية. ومن المؤمل ان وزارة التعليم العالي قد وضعت تخطيطا استراتيجيا للتعليم العالي على أسس علمية آخذة في عين الاعتبار اعداد الأجيال لمواجهة تحديات المستقبل ومستجداته اعدادا يمكنهم من المشاركة في سوق العمل السعودي بكفاءة عالية، بخلا من الوضع الراهن للمؤسسات الجامعية التي تمنح بعض اختصاصاتها شهادات بكالوريوس تؤهلهم للبطالة.

قرار ربط كليات البنات بوزارة التعليم العالي إنجاز تربوي

اكبر قدرة على تحقيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة، ولا شك في ان هذا القرار يشكل محكا لقدرة وزارة التعليم العالي والجامعات التي تخضوي هذه

أليس هذا فشلاً ذريعاً، ما لم توفر الكليات مناهج تربوية وتطبيقية، لتكون الخريجات لديهن القدرة العلمية والمهارات الأدائية، للعمل في التعليم أو في المجالات التنموية الأخرى التي تعتمد على تنمية المهارات.

الحاضر والمستقبل يتطلبان انساناً منتجاً، قادراً على المشاركة الإيجابية الفعالة، وليس انساناً يردد بعض المعلومات التي ترسبت في حافظته الذهنية عن طريق التلقين والحفظ والاسترجاع، مثله في ذلك مثل البيفغاء، دون تفاعل فكري وتطبيق عملي.

وإذا كان لدى وزارة التعليم العالي تخطيط استراتيجي كما يفترض فإن الأولوية القصوى في نظري، ينبغي أن تتجه إلى إصلاح الشأن الأكاديمي في جميع المؤسسات الجامعية، وخاصة هذه الكليات، من حيث التخلص من الاختصاصات التي لا تجدي، وزيادة التخصصات النافعة التي يحتاجها سوق العمل وتحتمها مصلحة الوطن، وزيادة التخصصات التطبيقية، والبرامج التدريبية والفنية، والتقنية، في جميع مؤسسات التعليم الجامعي للبنين والبنات، والله الموفق.

aliker77@yahoo.com

اعداد القوى العاملة النسائية، وأنه من الأهمية بمكان ان تضطلع الوزارة بمسؤولياتها تجاه وضع تخطيط استراتيجي لتطوير كليات البنات بصفة عامة، والكليات غير التربوية بصفة خاصة، ومن العلوم لدى الجميع، ان الإنفاق المالي دون جدوى، يكون هدراً للمال العام، فإذا تخرجت آلاف الطالبات

متخصصات في التاريخ مثلاً او الجغرافيا وغيرها من التخصصات التي تعتمد على الحفظ والاسترجاع دونما تطبيق، فما وصل لهارات الطالبات، فما الجدوى والفائدة منها؟، وما فرص العمل سواء في القطاع العام او القطاع الخاص التي تتاسب هؤلاء الخريجات؟؟،

والتي ظهرت نتائجها بوضوح كبير منذ سنوات، والتي انعكست آثارها السلبية في قضايا البطالة المقنعة، وبطالة المتعلمين من خريجي مؤسسات التعليم العالي وافرازاتها الأمنية والاجتماعية السلبية، رغم تنامي عدد الوافدين الذين يقدر عددهم الآن بحوالي سبعة ملايين واثم اوزيريد، يستنزفون

حوالي ستين مليار ريال شهريا من ا لا تقصد الوطني لتذهب الى الخارج، وان كليات البنات غير التربوية تضم مئات

آلاف الطالبات، ويتخرجن فيها دون اعداد لسوق العمل، بعد ان انفتحت مئات مليارات الريال على الكليات دون مردود، فضلا عن الغفل في تحقيق اهداف برامج

المؤهل أن وزارة التعليم العالي قد وضعت تخطيطا استراتيجيا